

بلاغ

تعلم وزارة التربية الرأي العامّ بأنها توصلت يوم الجمعة 3 ماي 2013 ، بعد سلسلة من جلسات التفاوض الجدّي والمسؤول والحوار المتواصل مع شركائها من نقابات التربية، إلى التوقيع على محضر اتفاق مع النقابة العامة للقيّمين والقيّمين العامّين يلبي مطالب هذا القطاع، ومن أهمّها النظام الأساسي للقيّمين والنظام الأساسي للقيّمين العامّين ومنحة القاعدة العددية والزمن المدرسي ، وإلى التوقيع كذلك على محضر اتفاق آخر مع النقابة العامة لإداريي التربية يستجيب لمطالب الإداريين، ومن أهمّها حصولهم على نظام أساسي خاصّ بهم، وإدماج ثلثي منحة الإنتاج في المرتب الشهري . وإنّ وزارة التربية، إذ تهنّى جميع أعوانها في هذين القطاعين بما حقّقوه من مكاسب مشروعة، تدعوهم إلى مضاعفة الجهد وإتقان العمل والاجتهاد فيه وتقديم أفكارهم وتصوّراتهم وتوظيف خبراتهم لمساعدة المدرسة على تجاوز ما تواجهه من صعوبات وتجويد آدائها حتى تتمكن من تبليغ رسالتها التعليمية والتربويّة كاملة.

وتنوّه وزارة التربية إلى أنّه ما كان من الممكن التّوقيع على محضري الاتفاق لولا الالتزام المشترك بضرورة الوصول إلى حلول منصفة تحفظ حقوق الجميع بين وزارة التربية من جهة والنقابة العامّة للقيّمين والقيّمين العامّين والنقابة العامّة لإداريي التربية من جهة أخرى، ولولا حسن التعاون والتفهم من الإخوة في الاتّحاد العامّ التونسي للشغل.

مثلما تؤكّد وزارة التربية أنّها ملتزمة المضيّ قدما مع شركائها من بقيّة نقابات التربية في ترويج مسار التفاوض والحوار بالوصول إلى حلول لكلّ المطالب والقضايا. وأنّها اليوم، أكثر من أيّ وقت مضى، أحرص ما تكون على بناء شراكة حقيقية مع الأطراف الاجتماعية تشمل كلّ ما يتعلّق بتحسين الظروف الماديّة لكافة أعضائها بجميع أصنافهم وكلّ ما هو تربوي يخصّ عمل المنظومة التربويّة وتجويده، ويكون ذلك على أرضيّة من الاحترام المتبادل والثقة المشتركة والصدق التامّ والشفافيّة المطلقة، لتذليل كافة الصعوبات والنهوض بالمدرسة والمساهمة في سلم اجتماعي لإنجاح مرحلة انتقال الوطن نحو مجتمع ديمقراطيّ حرّ.

